دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	صحافة المغرب: زمن الحماية الفرنسية 1912 - 1944
المصدر:	مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة سيدي محمد بن عبدالله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	لكريط، عبدالرزاق
المجلد/العدد:	ع21
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	295 - 312
رقم MD:	767467
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	وسائل الإعلام، الصحافة، الاستعمار الفرنسى، المغرب - تاريخ
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/767467

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

صحافة المغرب

زمن الحماية الفرنسية 1912-1944.

ذ. عبد الرزاق لكريط

جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس

لعبت الصحافة دورا مهما في التعريف بالقضية الوطنية والتنديد بالسياسة الاستعمارية، سواء منها الصحف العربية الصادرة بالمغرب وخارجه، أم الصحف الفرنسية المتعاطفة مع الوطنيين المغاربة. في حين كان دور الصحف الموالية للأطروحة الاستعمارية أقوى بحكم الدعم الذي لقيته من قبل الإقامة العامة من جهة، ونظرا لتنوعها وتغطيتها لأهم مناطق المغرب الحيوية ومراكزه الكبرى من جهة أخرى.

كانت جريدة السعادة التي تم تأسيسها بطنجة بادئ الأمر سنة 1904، هي لسان حال الأوربيين المقيمين بالمغرب. وبعد نقلها فيما بعد إلى الرباط عام 1911، تحولت للدعاية لسياسة إدارة الحماية الفرنسية بالمنطقة السلطانية. لكنها لم تكن وحيدة عصرها مع فرض معاهدة فاس، إذ تم إصدار جريدة إظهار الحقيقة بطنجة كرد على افتراءات السعادة ودعايتها المحمومة بيد أنها ظلت ممنوعة من الدخول إلى منطقة النفوذ الفرنسي ما بين 1915 و1920[1].

ووعيا من الوطنيين بخطورة الدور الذي تلعبه الصحافة، أقبلوا على تأسيس العديد من الجرائد بالمنطقتين معا منها على سبيل التمثيل أم البنين بفاس لعلال الفاسي ما بين 1926 و1930، والسلام لمحمد داود بتطوان 1933، والحياة بتطوان أيضا للطريس عام 1934، لكنها منعت من الدخول إلى المنطقة الفرنسية في ماي 1934، ثم عمل الشعب بالفرنسية بفاس في غشت 1933، لكنها تعرضت

---

[1]- Halstead Jhon, **Rebirth of a nation, the origins and rise of Moroccan nationalism 1912-1944**, Harward University press, Cambridge, Massachsussettes, second printing, 1969, p.55.

للحظر بقرار مقيمي في 16 ماي 1934 الذي منعت بموجبه أيضا مجلة مغرب (Maghreb) لصاحبها روبير لونكي (Robert Longuet) من الدخول إلى المنطقة الفرنسية[1].

شكل المغرب قبلة للعديد من الجاليات الأوربية الراغبة في الثراء والتجربة، فشكلت الصحف أداتها لمعرفة أخباره وأحوال ساكنته، كما كانت وسيلتها للتعرف على مجريات أحداث العالم الخارجي. وهذا ما ضاعف رواج الصحف بشكل كبير في المغرب. وكان الأكثر اهتماما بقراءة الجرائد هم الأحرار الفرنسيون الذين كانوا يسلمون نماذج منها للمغاربة لإطلاعهم عما يجري حولهم من أخبار[2]. وكانت مجلة مغرب (Maghreb)[3] المتعاطفة مع الحركة الوطنية المغربية ذائعة الصيت بالمغرب، تم جاءت بعدها صحيفة المخبر المغربي (L'informateur marocain) إلا أنها لم تحقق نجاحا كبيرا[4].

جاءت خطوة الوطنيين المغاربة لإصدار جريدة ناطقة باللغة الفرنسية عمل الشعب (Action du peuple)[5] للتعريف بالقضية الوطنية والتواصل مع الرأي العام الفرنسي والأوربي، والدفع بمجهودات التعاون المغربي الفرنسي. وكانت الجريدة في البداية تمثل لسان حال الكتلة الوطنية وتضم بين أعضاء تحريرها

1- Halstead, **Rebirth**, op.cit., p.56.

2- Hervé Bleuchot, **Les libéraux français au Maroc 1947, 1956**, Thèse du 3ème cycle, Faculté des lettres et sciences humaines, Aix en Provence, 1970, (Dactylographie), p.19.

3- روبير لونكي: صديق الوطنيين المغاربة وابن النائب البرلماني جون لونكي، كان يمارس مهنة المحاماة وقادته مهنة المتاعب إلى المغرب ليتولى الدفاع عن قضية الجبلي التي لم تكن إلا قضية ضمن العديد من القضايا الشائكة في القضاء الفرنسي. وخلال إقامته بالمغرب، اطلع عن قرب على المعاناة التي كان يعيشها الشعب المغربي وعند عودته إلى فرنسا أشعل موجة من المعارضة على سياسة إدارة الحماية العنصرية في المغرب.

4- Bleuchot, **Les libéraux français**, op. cit., p.19.

5- جريدة عمل الشعب: هي جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية ، صدرت في 4 غشت 1933 وأصبحت تصدر تحت اسم إرادة الشعب **(La volonté du peuple)** ما بين 8 دجنبر 1933 و8 مارس 1934، ثم عادت من جديد للصدور في 16 مارس 1934 لتختفي في 11 ماي 1934، وتعود من جديد في 18 أبريل 1937، كان مقرها بمدينة فاس ورئيس تحريرها محمد حسن الوزاني. انظر:

- Amina Aouchar, **La presse marocaine dans la lute pour l'indépendance (1933-1956)**, Wallada, Casablanca, 1990, pp.129-132.

الفرنسي جورج هيرز (Georges Hertz) مما أضفى على مسارها طابعا تحرريا ساهم في إيجاد قراء لها وسط الجاليات الفرنسية. ولم تكن تتبنى طرح مسألة الاستقلال، وإنما تصحيح مسار الوجود الفرنسي بالمغرب في اتجاه تحرري[1].

إلى جانب الصحف المغربية والصحف الفرنسية التي كانت تتوزع بالمغرب، كانت تتسرب العديد من الصحف العربية الصادرة بمصر بشكل علني عن طريق المكاتب الإنجليزية بكل من فاس والدار البيضاء والرباط ومراكش التي كانت تتخطى حاجز الرقابة إلى حدود عام 1937 بعد إلغاء الامتيازات البريطانية بالمغرب. ورغم ذلك، استمرت تلك الصحف في الدخول إلى المغرب بطريقة سرية[2].

وقد تميزت الفترة الممتدة ما بين 1914 و1932 بإصدار أوامر لمنع المئات من الصحف الأجنبية من الدخول إلى المغرب، وحظر الصحف المغربية بالداخل؛ إذ تم منع ما يفوق 302 دورية خارجية و300 منشور من الدخول إلى منطقة النفوذ الفرنسي. فهل كان لهذه الصحف قراء ومتابعون بالمغرب؟ وكيف تم توظيفها من قبل الخصمين للدعاية لصالح أهدافهما المتناقضة؟

1 – الصحافة المكتوبة بالفرنسية: صحافة ماس (Mas).

كان بيير ماس (Pierre Mas) قطب الصحافة الاستعمارية بالمغرب بلا منازع، حيث كانت مجموعته تضم كل اليوميات المهمة نظرا للعدد الكبير للنسخ التي توزعها الرقيب المغربي (La vigie marocaine)[3] (30000 نسخة) المغربي الصغير (Le petit Marocain)[4] (25000 نسخة)، صدى المغرب (L'Echo du Maroc)[1]

---

[1]- Robert Rézette, **Les partis politiques marocains**, librairies Armand Colin, Paris, 1955, p.71.

[2]- Halstead, **Rebirth**, op.cit., p.56.

[3]- الرقيب المغربي: تأسست سنة 1908 بالدار البيضاء، وابتداء من 1925 تحولت لجريدة يومية. كانت تصدر عن المطبعة السريعة سنة 1908، ثم المطابع المتحدة 1923، ومن أعضائها البارزين وجد اسم كريستيان أويل (Christien Houel) وإيميل إيرو (Emile Eyraud).

[4]- المغربي الصغير: جريدة يومية إخبارية كانت تصدر بالدار البيضاء ما بين 1920 و1956 صدر العدد الأول منها في 1 يناير 1920، وكانت تنتمي إلى مجموعة ماس إلى جانب الرقيب المغربي (طنجة) وبريد المغرب(فاس)، كان مدير تحريرها بيير ماس من 1920 إلى 1945، ثم أنطوان مازالا (1945-1950) ثم بيفس ماس من 1950 إلى 1956.

(25000 نسخة)، وأخيرا بريد المغرب (Le courrier du Maroc) (ما بين 10000 و12000 نسخة)[2]، وابتداء من 15 دجنبر 1905، دعمت هذه السلسلة باليومية الطنجية (La dépêche Marocaine)[3] التي كان يشرف عليها إميل لومواني (Emile le moigne) رجل الأعمال الفرنسي. هذا الانتشار والتوسع لصحافة "ماس" جاء استجابة لرغبة إدارة الحماية، لكون المسؤول عنها كان يتبع توجه الإقامة العامة، وبالتالي جاءت جرائده تؤيد أطروحة سلطات إدارة الحماية وتدافع عن مواقفها، فبيير ماس كانت له روابط قوية مع مجموعة اليوميات الجهوية الفرنسية، وعضو باللجنة التنظيمية للصحف الفرنسية التي أحدثتها حكومة فيشي، وقبل تبني صحافة ماس الأطروحة الفيشية كانت مترددة بشأن الوضعية السياسية والعسكرية المرتبكة بفرنسا[4].

ولكن ابتداء من 18 يونيو 1940 نشرت صحيفتا صوت المغرب (Echo du Maroc) والرقيب المغربي (La vigie Marocaine) مقالات عن المخططات الألمانية، تم كتبت الرقيب المغربي مقالا آخر بعنوان "الجنود الألمان يعبرون بوردو بتاريخ 30 يونيو 1940"[5].

تبنت صحافة ماس توجهات الإقامة العامة في يونيو 1940، وإن كانت في البداية التزمت الحذر والترقب، إذ لم تنشر أي أخبار عن رجل الثامن عشر من

---

[1]- صدى المغرب: أول جريدة إخبارية يومية صدرت بالرباط ما بين 1914-1919، ثم أصبحت لسان ناطق باسم الديمقراطيين الجمهوريين سنة 1919، ثم جريدة إخبارية ما بين 1939-1956. أسسها أنطوان بيريتي (1914-1919)، وأصبحت تنتمي لمجموعة ماس في يوليوز 1919.

[2]- بريد المغرب: جريدة إخبارية مستقلة، ثم جريدة يومية، ثم جريدة جهوية إخبارية بمدينة فاس، تأسست من قبل مجموعة ماس في 9 فبراير 1929، واستمرت إلى 31 دجنبر 1956، وتوقفت عن الصدور في 1 ماي 1962، كانت تصدر عن مطبعة بريد المغرب.

[3]- البرقية المغربية: جريدة يومية سياسية اقتصادية إخبارية كانت تهتم بالدفاع عن مصالح الفرنسيين بالمغرب، تأسست في 15 دجنبر 1905، وكان أبرز المشرفين عليها روبير رينو وبيير أندري. كانت تصدر عن المطبعة المغربية بطنجة، واستمرت في الصدور بعد 1956.

[4]- جامع بيضا، **الصحافة الشيوعية بالمغرب في ظل الاستعمار الفرنسي**، ضمن دارسات تاريخية للفقيد جرمان عياش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة رقم 1994/32، ص.251.

[5]- **S.H.A.T.**, série 3H carton 1458, Dossier: Presse, "Lettre de François Cdt des troupes au Maroc au président de service général de renseignement n° D/3 – 3615/2c daté 30 Janvier 1940.

يونيو الجنرال ديغول (Le Géneral De Gaulle) والنداء الذي وجهه من لندن، ولكن بعد حملاته الدعائية القوية عبر النشرات الإذاعية والمنشورات، انبرت صحافة ماس عكس توجهاته، فقامت بتنظيم حملة دعائية لإفقاد ثقة المغاربة في دوكول[1].

لم تكن الأفكار الفاشية لدى المعمرين الأوربيين وليدة انهزام فرنسا أمام القوة النازية، وظهور حكومة فيشي التي أصبحت تتعامل مع الواقع الذي فرضه الألمان، ولكن الفكر الفاشي عرف موجة متنامية خلال سنوات الثلاثينات حسب ما جاء في أعمدة بعض الصحف الفرنسية الصادرة بالمغرب التي نشرت تقارير تفيد توسع نشاط الحركة اليمينية بعد المشاكل التي عرفتها سياسة الجبهة الشعبية الحاكمة بفرنسا مما أوجد أرضية خصبة لانتشار الدعاية الفاشية، وكسب المستائين بعد خيبتهم من الهزيمة[2].

في ظل هذا الواقع، تغير اتجاه الصحافة في أغلبيتها بمقياس مئة وثمانين درجة، وانخرطت في الأطروحة الفيشية؛ البعض منها تجسيدا لمواقفها ومذاهبها اليمينية، والبعض الآخر، بتغيير ألوانه انسجاما مع مستجدات المرحلة لتحقيق مكاسب جديدة.

وخلال هذا العهد لجأ المقيم العام نوكَيس إلى تضييق الخناق على الصحافة غير المُمْتثلة لسياسة إدارة الحماية، فمنعت العديد من الجرائد المناهضة لحكومة فيشي ما بين 1940 و1942[3]، كما اتخذت مجموعة من الإجراءات ضد الصحفيين المعارضين لسياسة المقيم العام ولحكومة فيشي. فتم وضع بول شينو (Paul Chaignaud) من جريدة (Maroc Socialiste)[4] تحت الإقامة الإجبارية

---

[1]- بيضا، **الصحافة** الشيوعية ، ص.251.

[2]- نفسه، ص.250.

[3]- تم منع المئات من الجرائد، فضلا عن منع كل الجرائد الألمانية من الدخول إلى المنطقة الفرنسية (انظر الجريدة الرسمية بالعربية والفرنسية، 1936 –1940).

[4]- المغرب الاشتراكي: جريدة كانت تصدر بالدار البيضاء وهي الناطق الرسمي باسم فيدرالية الحزب الاشتراكي بالمغرب (S.F.I.O)، ثم أصبحت منبرا إعلاميا ونقابيا. كانت تصدر أسبوعيا ثم شهريا ابتداء من 17 مارس 1934 إلى يونيو 1935، ثم توقفت عن الصدور سنة 1939 لتعود من جديد في 29 يوليوز 1945 إلى غاية يونيو 1953.

ببودنيب، ووضع موريس ريي (Maurice Rué) من صحيفة الأمل الشيوعية (L'espoir)[1] تحت الحراسة النظرية في ماي 1941، ليطلق سراحه فيما بعد في دجنبر 1942[2]. وبهذه الإجراءات أصبح هامش الصحف المستقلة محدودا للغاية؛ فكان الطريق الأول هو المضي مع الأطروحات الاستعمارية الممالئة لسلطات الحماية لضمان البقاء، وأما الطريق الثاني، فكان قرار المنع والاختفاء الذي يطال المخالفين، إذ نادرا ما كان يتم التساهل مع الحياد.

2 – الصحف الوطنية.

بعد عهد الانفتاح القصير الذي عرفه المغرب من خلال الترخيص لمجموعة من الجرائد الوطنية، حسب مقتضيات ظهير 18 أكتوبر 12/1937 شعبان 1356هـ) الذي يعدل ظهير 27 أبريل 1914 (1 جمادى II 1332هـ) وظهير 20 نونبر 1920 (8 ربيع I 1339هـ) المتعلق بتنظيم الصحافة بالمغرب الذي يقر مسبقا منع كل الجرائد العربية التي "تنشر عبر أعمدتها أخبارا تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة الفرنسية"[3]. وسيرا هذا الاعتبار، أرادت إدارة الحماية تنظيم الصحافة بشكل يسمح لها فرض مراقبتها على المنشورات أثناء طبعها درءا للهاجس الأمني.

حددت المادة السابعة من ظهير تنظيم الصحافة الشروط المنصوص عليها لإصدار الجرائد، مع إجبارية الحصول على ترخيص مسبق لذلك، موقع بقرار وزيري بعد تقديم الطلب للصدر الأعظم. كما ألزمت المادة المشرفين على الصحف بضرورة إرسال نسختين من الجريدة قيد الطبع إلى ممثل المخزن المركزي وإلى سلطات المراقبة بالمكان الذي تصدر فيه الجريدة قبل أي طبع أو توزيع[4].

---

[1]- الأمل: جريدة نصف أسبوعية لسان حال الشيوعيين بالمغرب ثم جريدة الحزب الشيوعي بالمغرب صدر أول عدد منها في 1 ماي 1938 بالرباط عن المطبعة الفرنسية المغربية.

[2]- بيضا، **الصحافة الشيوعية**، ص.251.

[3]- "Dahir du 18 oct. 1937 (12 chaâbane 1356) relatif au régime de la presse au Maroc", **B.O.**, n°1307 du 12 nov.1937, p.1494.

[4]- المادة السابعة من ظهير 20 نونبر 1920 (8 ربيع I 1339هـ).

وتم تتميم هذا الظهير بقرار وزيري يتعلق بإيداع المنشورات الصادرة بالعربية والعبرية، حيث نص الفصل الأول منه على ضرورة إيداع المنشورات بمركز سلطات المخزن وبمركز المراقبين المدنيين بالمكان الذي بوشر فيه الطبع قبل نشر وترويج أية ورقة أو كتابة في أوقات محددة. في حين نصت المادة الثانية منه على وضع الإيداع لدى المراقبين بالنسبة للجرائد اليومية أربع ساعات قبل ترويجها خارج المطبعة، وفيما يتعلق بالمنشورات الأخرى إخبار السلطات قبل موعد التوزيع بساعات مسبقة. كما نصت المادة على تحديد عدد النسخ المطبوعة وتسليم وصل بذلك[1].

وفي حالة ارتكاب مخالفات لمقتضيات هذا الفصل، أو لمقتضيات القرارات الوزيرية المتممة له، فإن العقوبات تلزم صاحب الجريدة ومديرها وناسخها، الذين يعتبرون عند الاقتضاء، مسؤولين بصفة جماعية على دفع الذعائر. كما تتم مصادرة أو حظر جميع النسخ وإتلافها لأجل المحافظة على النظام العام[2].

اتسمت مرحلة المقيم العام نوكَيس في البداية بالانفتاح، لكن بعد عهد قصير، تم التراجع عن حرية الصحافة من خلال إصدار قرارات المنع[3] التي طالت أكثر من ثلاثين جريدة في ظرف لا يتعدى أربعة أشهر ما بين يوليوز ونونبر 1937، كما تجاوزت قرارات المنع مئة وأربعين حالة خلال فترة إشرافه على الإقامة العامة بالمغرب.

---

[1]- "Arrêté viziriel du 18 oct. 1937, relatif au dépôt des publications en langue arabe ou hébraïque", **B.O.**, n°1307 du 12 nov.1937, pp.1494-1495.

[2]- "ظهير شريف 18 أكتوبر 1937 في تغيير ظهير 1 جمادى II 1332ه/27 أبريل 1914 وظهير 20 نونبر 1920 (8 ربيع I 1339ه) المتعلقين بنظام الصحافة بالمغرب"، **الجريدة الرسمية** عدد 1310، دجنبر 1937 / 29 رمضان 1356ه، صص.1927-1928.

[3]- "القرار الوزيري الذي يتعلق بإيداع المنشورات الصادرة بالعربية والعبرانية 12 شعبان 1356 هـ/ 18 أكتوبر 1937"، **الجريدة الرسمية** عدد 1310، 19 رمضان 1356هـ/ 3 دجنبر 1937، ص.1934.

الجدول: الجرائد التي تم الترخيص لها بالمغرب سنة 1937.

اسم الجريدة	اللغة	صاحب الطلب	تاريخ الصدور	المصدر
الأطلس	**العربية**	**اليزيدي**	19 يناير 6/1937 ذي القعدة 1355	"Arrêté viziriel du 19 janv.1937 (6 kaâda 1355)", **B.O**., n°1265 du 22 janv.1937, p.116.
المغرب	**العربية**	**احمد حجي**	19 يناير 6/1937 ذي القعدة 1355	"Arrêté viziriel du 19 janv.1937 (6 kaâda 1355)", **B.O**., n°1265 du 22 janv.1937, p.116.
الوداد	**العربية**	**شماعو**	20 يناير 7/1937 ذي القعدة 1355	"Arrêté viziriel du 20 janv.1937 (7 kaâda 1355)", **B.O**., n°1265 du 22 janv.1937, p.117.
الأمل	**العربية**	**الصبيحي**	20 يناير 7/1937 ذي القعدة 1355	"Arrêté viziriel du 20 janv.1937 (7 kaâda 1355)", **B.O**., n°1265 du 22 janv.1937, p.117.
شمس الجنوب	**العربية**	**العربي بن الحسن العلوي**	15 مارس 1937	"Arrêté viziriel du 15 mars 1937", **B.O**., n°1277 du 16 avr.1937, pp.506-507.
الدفاع	**العربية**	**عبد الهادي الشرايبي**	5 يونيو 25/1937 ربيع I 1356	"Arrêté viziriel du 5juin 1937", **B.O**., n°1287 du 25 juin 1937, p.868. "قرار وزيري في 5 يونيو 1937(25 ربيعI، 1356)"، **الجريدة الرسمية**، عدد 21/1292 جمادىI 1356ه/30 يوليوز 1937.
التقدم	**العربية**	**احمد بن محمد النجار**	22 أكتوبر 16/1937 شعبان 1356	"Arrêté viziriel du 22 oct.1937 (16 chaäb.1356", **B.O**., n°1306 du 5 nov.1937, p.1485.

اقتصرنا في الجدول على ذكر بعض الجرائد الصادرة باللغة العربية بالمنطقة التابعة للنفوذ الفرنسي على سبيل التمثيل، مع الإشارة إلى أنه تم الترخيص بإصدار جرائد باللغة الفرنسية كعمل الشعب والعمل الشعبي. كما تم الترخيص لبث إذاعة راديو المغرب بالعربية الذي كان يشرف عليه عبد الواحد الشاوي في 24 أبريل 1937[1].

بدأت إجراءات المنع بصدور ظهير شريف في 3 دجنبر 1937 حيث استندت إدارة الحماية في ذلك إلى كون الجرائد التي تم الترخيص لها في العهد القريب أصبحت تنشر أخبارا مسيئة ذات مقاصد وأغراض تحريضية، وأن من شأنها الإخلال بالأمن، وبما أن مصلحة إدارة الحماية كانت تقتضي عكس ذلك، فقد لجأت إلى أسلوب المنع كخطوة أولى توجت بصدور ظهير(12 شعبان 1356هـ) 18 أكتوبر 1937[2].

ونظرا لأهمية الصحافة وخطورتها في نفس الآن في التأثير على الجنود المغاربة، فإن وزير الحرب والدفاع الفرنسي طالب من قائد الجيوش بالمغرب في رسالة بتاريخ 27 دجنبر 1937، تبليغه بلائحة الصحف والمجلات الصادرة بالمناطق التابعة لقيادته مع تحديد توجهاتها وخاصة تلك التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى بالمنطقة الفرنسية، وحدد السادس من كل شهر كموعد لوضع تقرير مفصل لأعمالها ونشراتها[3].

ولم يتأخر الرد على لسان كايي (Gayet) الذي أكد على إن: "الصحافة لا تمتلك أسلوبا أو توجها محددا، فالاهتمام الحالي للصحف لا يخرج عن الطابع

---

[1]- "Arrêté viziriel du 24 avril 1937", **B.O.**, n°1280 du 7 mai 1937, p.648.

[2] 1332ه/ 27 أبريل 1914". و"ظهير 20 II- "ظهير شريف 18 أكتوبر 1937 في تغيير ظهير 1 جمادى 1339ه) المتعلقين بنظام الصحافة بالمغرب"، الجريدة الرسمية، عدد 1310، 29 Iنونبر 1920 (8 ربيع رمضان 1356هـ/ دجنبر 1937، صص.1927- 1928.

[3]- **S.H.A.T.** série 3 H carton 1458 Dossier C.S.T.M., 2ème bureau, Lettre n°4728-9/EM du ministre de défense national au général commandant des troupes du Maroc, 1937.

الإخباري، هذا إلى جانب قانون التشريع بالمغرب الذي يمنح للحكومة كل وسائل المراقبة، ومتابعة إصدارات الصحف"[1].

ولمتابعة فصول الدعاية الأجنبية وردع عمليات التجسس التي تزعزع الاستقرار والأمن الداخلي راسل دلادي (Daladier)[2] مدراء الجرائد والدوريات والمجلات ووكالات التصوير ووكالة أخبار الصحف في مذكرة يأمرهم فيها بعدم نشر المعلومات عن الآليات والتجهيزات الحربية (تشكيلات الفرق العسكرية، الأسلحة ومراكز التدريب)، وكذا عدم نشر المعلومات المتعلقة بأشغال الجيش والمعارك المهمة (تاريخ ومسارح العمليات، الأسلحة والخطط الحربية)[3] كما كانت المعلومات والتصريحات التي يدلي بها مختلف أعضاء المكاتب ومصالح الجيش تخضع لمراقبة صارمة، إذ تتطلب الحصول على موافقة الجنرال القائد الأعلى للقوات العسكرية، كما تستلزم المرور عبر رقابة ديوانه[4].

وبتاريخ 27 شتنبر 1938 صدر ظهير شريف يغير الفصل 29 من ظهير 27 أبريل 1914 المتعلق بنشر المعلومات الزائفة التي تسعى إلى خلخلة الأمن العام والتحريض على عدم انضباط الجنود والتأثير على معنوياتهم، وأقر الظهير عقوبة جزرية ما بين شهر واحد وسنة سجنا وما بين 50 إلى 1000 فرنك غرامة للمخالفين[5].

1- **S.H.A.T.**, Série 3 H carton 1458, Dossier extrait de presse, C.S.T.M., 2ème bureau, Lettre du directeur de conseil au général cdt. Sup., n°729, CC Rabat, janv.1938.

2 - دلادي: ترأس وزارة فرنسا فيما وراء البحار عند انشائها في فبراير 1934 ، وشغل منصب وزير الحرب سنة 1936، وأصبح رئيسا لمجلس الحكومة الفرنسية في 10 أبريل 1938 ونائبا لرئيس الوزراء .

3- **S.H.A.T.**, série 3 H carton 1458, dossier extrait presse, C.S.T.M., 2ème bureau, note de Daladier, Paris 12/1/38 n°15 D, 4 janvier 1938. "Dahir du 28 août 1939, modifiant le dahir du 30 Mars 1939, réprimant la divulgation, la diffusion, la publication ou la reproduction des informations militaires non rendues publiques par le gouvernement", **B.O.**, n°1400 quater du 31 août 1939, p.1320.

4- **S.A.H.T**. série 3 H carton 1458, dossier n° XIX, presse , Note n° 140 cab/M du général d'armé Cdt. en chef " E.M.C.S., 2ème bureau n°5525 daté du 27 sep.1939.

5- **S.A.H.T.**, série 3 H carton 1458, dossier presse **B.O.**, du protectorat n°135 du 30 sep.1938, p.1331.

كما أنه بتاريخ 6 يناير 1940 صدرت مذكرة جديدة تلغي المذكرة رقم 244/sim الصادرة بتاريخ 16 أكتوبر 1939 التي تقضي بمنع الصحف من نشر المعلومات التي تهم عدد الوحدات العسكرية، ومناصب الشغل بالخارج والتقارير العسكرية، أو تتضمن أي إشارات عن قادة وأعداد الوحدات العسكرية والمعلومات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية (التغذية والصحة) والقضايا الاقتصادية (الإنتاج، اليد العاملة) ثم الانتقادات الموجهة للحكومة أو للبرلمان والمصالح العليا. كما تنص المذكرة على تجنب نشر المعلومات الدقيقة حول المعارك، وإظهار قوة العدو في عناوين بارزة تصدم الأوربيين والمغاربة والتي من شأنها أن تؤثر على معنويات السكان والجنود[1].

وبموجب مرسوم 14 شتنبر 1939 الصادر من قبل الحكومة الفرنسية بالمصلحة المركزية للرقابة بباريس الذي طبقت فصوله بالمغرب، فقد تم منع كل المنشورات غير الخاضعة لمراقبة المصلحة المركزية للاستخبارات، كما تم منع كل الملصقات التي تنشر معلومات مفيدة "للعدو" (الدفاع، الأشغال، التجهيز، الشبكة الطرقية، البناء، المنشآت الصناعية الجديدة للتسلح، إصلاح الموانئ ومراكز التخزين)، كما أوجب على دور الطباعة والنشر الحصول على ترخيص مسبق من قبل مكتب الرقابة[2].

كثفت الإقامة العامة من حملتها لمراقبة الصحف، بإصدار أوامر إلى الضباط ومديري مصالح المراقبة بكل من المغرب والجزائر وتونس للاطلاع على المعلومات والتصريحات المتعلقة بالنظام العسكري التي تنشر بالصحف بشمال

---

[1]- **S.A.H.T.**, série 3 H carton 1458, dossier presse, Lettre sous n°4536 B. G. R. daté du 20 déc.1939.

[2]- **S.A.H.T.**, série 3 H carton 1458, dossier presse, décret 14 sep.1939, service général de l'information au Maroc.

إفريقا قبل نشرها وتوزيعها "لما تخلفه من آثار سلبية على معنويات الجنود والمغاربة على السواء"[1].

وفي هذا الإطار جاء ظهير 27 شتنبر 1938 الذي ينص على تطبيق عقوبة قاسية حددت ما بين شهر وعام سجنا وغرامة ما بين 50 و1000 فرنك أمام أي مخالفة من شأنها خلخلة الأمن العام أو إضعاف معنويات الجنود مهما بلغت درجتها[2]. كما جاء تغيير الفصل الثاني والسادس عشر والفصل الثاني والأربعين من ظهير 27 أبريل 1914 المتعلق بنظام الصحافة بمقتضيات ظهير جديد مؤرخ في 30 غشت 1939[3] الذي ينص على تعريض الجريدة التي لا تحمل اسم ومقر نشرها لغرامة ما بين 100 و1000 فرنك كما تم تحديد "عقوبة حبسية ما بين شهر واحد وسنة لكل مخالف لم يلتزم بالأمر الصادر في حقه في مدة لا تتعدى السنة. كما حمل الظهير احتجاز ومصادرة الجرائد التي تسعى للتشويش وزرع البلبلة وعدم الاستقرار"[4].

وفي 2 دجنبر 1940 صدر ظهير جديد يعدل مقتضيات الفصل 27 من ظهير 27 أبريل 1914 ويقضي بفرض عقوبة حبسية تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وسنتين وغرامة ما بين 100 و3000 فرنك لكل من أساء إلى رئيس الدولة أو وجه إهانات له، أو كل من قام بتهجم كلامي يستهدف النفوذ والسلطات الفرنسية بالمغرب[5].

وشهدت سنة 1942 صدور ظهير جديد حول نظام الصحافة مؤرخ في 9أكتوبر 1942 (28 رمضان 1361) بمقتضياته ضمت ستة فصول، الأول منها

---

[1]- **S.A.H.T.**, série 3 H carton 1458, dossier presse, note n°1469/Cab.M. du général d'armée Noguès commandant en chef le théâtre d'opération de l'Afrique du Nord.

[2]- "Dahir du 27 sep.1938 modifiant le dahir du 27 avril 1914 relatif à l'organisation de la presse", **B.O.**, n°1353 du 30 sep.1938, p.1331.

[3]- "Dahir du 30 août 1939 (14 rejeb 1358) modifiant et complétant le dahir du 27 avril 1914 relatif à l'organisation de la presse", **B.O.**, n°1400 quater du 31 août 1939, p.1322.

[4]- "Dahir du 30 Août 1939", **B.O.**, op.cit., p.1322.

[5]- "Dahir du 2 déc.1940 (2 Kaîda 1359) modifiant le dahir du 27 avril 1914 relatif à l'organisation de la presse", **B.O.**, n°1472 du 10 janv.1941, p.22.

يُخضع جميع الصحف قيد النشر، أو التي توقفت عن الصدور لترخيص مباشر من المفوض المقيم العام، كما نص الفصل الثاني منه على منح السلطات أحقية التدخل في تحديد عدد الصفحات وحجم الجريدة وعدد النسخ[1].

حاولت إدارة الحماية الفرنسية اتخاذ إجراءات استعجالية تعبر عن إرادتها في التعاون مع المغاربة بعد موافقتها للترخيص بإصدار جرائد يعبر فيها المغاربة عن مطالبهم بكل حرية[2]، وقد اشترطت في حرية الصحافة مسبقا عدم مطالبة الوطنيين بإلغاء الحماية "فكان هذا الانفراج في الحريات السياسية أن فتح الأبواب أمام المغاربة في مشاركة متزايدة لهم بالمؤسسات، وتلاه عهد تحرري في 11 دجنبر تمثل في إصدار عفو شامل على كل المعتقلين[3].

كانت الصحافة الوطنية بألوانها ومفارقاتها تقدم عبر أعمدتها مجموع المطالب مستغلة الجو التحرري الذي منح لها، كالمطالبة بإلغاء مقتضيات ظهير 16 ماي 1930، والمطالبة بحرية الصحافة العربية، ثم المطالبة بالمساواة بين الفرنسيين

1- "Dahir du 9 octobre 1942 (28 ramadan 1361) portant dérogation à titre exceptionnel et temporaire au dahir du 27 avril 1914 relatif à l'organisation de la presse", **B.O.**, n°1563 du 9 oct.1942, p.879.

2- لم يتغير قانون الصحافة بصيغته التميزية بين الصحف العربية والصحف الفرنسية، لكن الذي حدث هو السماح بإصدار بعض الصحف بالعربية **كالأطلس** التي صدر أول عدد لها في 12 فبراير 1937، ثم الدفاع المعبرة عن رأي الحركة القومية. و**المغرب** التي صدرت في أبريل 1937، ثم العمل الشعبي بالفرنسية لسان حال الكتلة المغربية، وابتداء من العدد الثالث المؤرخ في 27 مارس 1937 تحولت لتصبح لسان حال الحزب الوطني لتحقيق المطالب. وكانت رئاسة تحريرها تحت إشراف خديجة ديوري زوجة محمد ديوري الحاصلة على الجنسية الفرنسية ومن أعضاء تحريرها نجد اليزيدي، عمر بن عبد الجليل وهي تمثل النزعة المؤيدة لعلال الفاسي. انظر: - Aouchar, **La presse**, op.cit., pp.131-133.

أما عمل الشعب فقد عادت للظهور في 18 أبريل 1937 بعد اختفاء يعود إلى ماي 1934 تحت إدارة محمد حسن الوزاني، وهي لسان حال الحركة القومية مع تعديل بسيط في إضافة العنوان باللغة العربية، وفي 31 غشت 1937 أصدر محمد حسن الوزاني صحيفة بالعربية هي الدفاع التي جاءت مهمتها ليس لدعم عمل الشعب في معركتها من أجل الاصلاحات فحسب، ولكن أيضا لمنافسة الأطلس تيار علال الفاسي. انظر:

- Fulbert Taillard, **Le nationalisme marocain**, Editions du Cerf, Paris, 1947, p.13.

3- Roger Le Tourneau, **Histoire du Maroc moderne**, publications de l'Université de Provence, 1992, p.205. Charles André Julien, **Le Maroc face aux impérialismes**, Edition J.A. Paris, 1978.p.184.

والمغاربة، وبناء المزيد من المدارس الإسلامية. كما كانت توجه نداءات لتوحيد المغاربة وتكوين جبهة للتصدي للحماية وإجبارها على الاستجابة للمطالب[1].

لكن هذا الانفراج الجزئي للجو السياسي دخلته الكتلة من بابه الواسع، فقد أعلنت اسم الكتلة لأول مرة كحزب سياسي علني دون أن تطلب في ذلك إذنا من سلطة الحماية، مع أن عملا كهذا لم يكن يتفق مع القانون الذي لا يسمح بتأسيس أية جمعية نقابية أو اجتماعية أو خيرية، فأحرى جمعية سياسية دون إذن رسمي من إدارة الحماية[2].

وبالإعلان عن الكتلة عمليا، فقد نظمت نفسها، ووضعت قوانينها وفتحت مركزها الرئيسي بمدينة فاس[3]، وشرعت في تسجيل المنخرطين وبدأت تمنحهم بطاقة العضوية بعد أن يؤدوا قسم الإخلاص لله وللوطن وللكتلة[4]، فكثر الإقبال على الانخراط بها غير أن سلطات الحماية لم تنتظر طويلا، فبدأت تحيك الدسائس، فاعتبرت أن القسم الذي يؤديه الأعضاء لا يتضمن الإخلاص للسلطان حيث كان الإخلاص للكتلة بدليلا عن الإخلاص له، فاتخذت قرار منع الكتلة كرد على الإقبال الشعبي عليها[5].

لم تستثن الصحف الوطنية من هذا الأسلوب الزجري باعتبارها الأداة التي من خلالها تتم التعبئة على السخط والاستياء الشعبي، وهو ما عبرت عنه جريدة الدفاع : "كانت الصحافة تضطلع بمأمورية عظيمة في سبيل نصرة الحق ومصارعة الباطل، كانت متظافرة على خدمة الحق بما تقوم به من انتقاد السياسة الراهنة، والدفاع عن حقوق الشعب الطبيعية والنضال من أجل مصالحه الشرعية، وكشف الستار عن الحالة

---

[1]- Gilles De La Fuente, **la politique berbère de France et le nationalisme marocain**, l'Harmattan, Paris, 1999, p.296.

[2] - عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**، البيضاء، 1976، صص.184-185. مطابع الشركة المغربية للطبع والنشر، الدار

[3]- Roger Le Toutneau, **L'évolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961**, Librairie Armand Colin, Paris, 1962, p.199.

[4]- Jacques Berque, **Le Maghreb entre deux guerres**, Edition Seuil, Paris, 1962, p.321.

[5]-غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص.189.

السيئة التي يشكو منها المجتمع المغربي، إلا أنه تم استغلال حوادث مكناس كما استغلت حوادث أخرى للقضاء على حرية الرأي في وطننا، وترك المجال مفتوحا لصحافة المستعمرين في شن الغارة بالكذب والباطل والتهجم على شعبنا ، في الوقت الذي تهرع فيه سلطات الحماية إلى الصحافة المغربية الصرفة، فتحرم بعض الجرائد من الدخول إلى المنطقة السلطانية، وتمنع غيرها من الصدور أو تفرض عليها كابوس الرقابة"[1].

وهكذا منعت الصحف الوطنية سواء منها المكتوبة بالعربية أم بالفرنسية ومنها على وجه الخصوص **عمل الشعب والعمل الشعبي والعمل والأطلس والدفاع**[2]، باستثناء **المغرب** الصادرة بسلا لأن آراءها ومواقفها كانت معتدلة، وأقدم مديرها سعيد حجي[3] على توقيفها مؤقتا في خطوة تضامنية مع إخوانه[4]. وأمام قرار المنع عمد فريق العمل الشعبي إلى محاولة يائسة للاحتيال على القانون وإصدار صحيفة العمل بتاريخ 6 شتنبر إلا أن سلطات الحماية صادرت العدد الوحيد من الصحيفة[5].

لما حُرمت الحركة الوطنية من صحافتها وزعمائها، دخلت إلى السرية وركزت دعايتها وسط الحرفيين، كما ضاعف الوطنيون من اتصالاتهم بالفئات الشعبية من خلال الخطب والدروس بالمساجد، تم الكتابات على الجدران والأبواب وتوزيع المنشورات والبيانات في الأحياء، فاستدركت الحماية على أن هذا التوقف التام للصحف الوطنية يمكن أن يؤدي إلى أخطار غير متوقعة، ورخصت لعبد اللطيف الصبيحي بإصدار جريدة إصلاحية أسبوعية تدعى الصوت الوطني (Voix nationale) بتاريخ 1938/12/15 وكان لهذا المخرج السياسي الذي أقدمت عليه الإقامة العامة إعادة الدفء للعلاقات بين المغاربة والفرنسيين درءا للهاجس الأمني حسب ما جاء في افتتاحية أحد أعدادها:

---

[1]-"الصراع بين الحق والباطل، مأمورية الصحافة"، جريدة **الدفاع** (فاس)، العدد 3، السنة الأولى، 7 رجب 1356هـ/14-9-1937.

[2]- Georges Spillmann, **Du protectorat à l'indépendance, Maroc 1912-1956**, Paton, Paris,1967, p.88.

[3]- ولد سعيد حجي سنة 1910 بلندن وعاش جزءا من حياته هناك، درس اللغة العربية وحل بالشرق ما بين 1932 و1934، له دراية واسعة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويعتبر حجي من المفاوضين المحنكين.

[4]- Halstead, **Rebirth**, op.cit., p.253.

[5]- Jamaï Baida, **La presse marocaine d'expression française des origines à 1956**, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, 1996, p.215.

"نريد من مواطنينا المغاربة أن يعتبروننا أصدقاء حقيقيون، نساعدهم من قلوبنا ونقول لأصدقائنا الفرنسيين أننا همزة وصل بينهم وبين المغاربة"[1].

كما رخصت الإقامة العامة لأحد أعيان سلا وهو أحمد بن محمد النجار بإصدار جريدة أسبوعية باللغة العربية هي **التقدم** وكان النجار هذا عضوا بالحزب الوطني[2]، لكنه تخلى بسرعة عن حزب علال الفاسي[3].

كان الترخيص لهذه الصحافة الحداثية، جزءا من السياسة التي دشنها المقيم العام نوكَيس عند نهاية 1937، التي لم يكن هدفها هو القضاء نهائيا على الحركة الوطنية، ولكن كان تسعى إلى إفقادها للقوة والتأثير، على اعتبار أن الإقامة العامة كانت تقبل بمشاركة الكتلة في اللعبة السياسية، وأبعد من ذلك تقبل الانتقادات الموجهة لها من قبل الوطنيين، لكن شريطة أن لا يتحولوا إلى حزب سياسي معارض.

تم الإجهاز، إذن، على المتنفس النسبي للحرية التي أطلقتها سلطات الحماية قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، فكثر تدخل الإدارة والسلطات على حساب الحريات العمومية، بصدور ظهير 30 مارس 1939 (8 صفر 1358)[4] الذي يمنع نشر وتداول المعلومات العسكرية غير المصرح بها رسميا من قبل الحكومة. وبعده صدر ظهير 29 غشت 1939[5] القاضي بتوسيع اختصاصات المقيم العام في مجال مراقبة الأخبار والمعلومات، خارقا بذلك ظهير 27 أبريل 1914 المتعلق بتنظيم الصحافة.

تطبيقا لمقتضيات هذا الظهير، تم إحداث المصلحة العامة للإعلام (S.G.I) التي ألحقت مباشرة بالإقامة العامة، وكان لها مكاتب عديدة بالمدن المغربية. فكانت

---

[1]- "L'ère nouvelle", **Voix nationale** (Casablanca), n°1 du 15 février 1938.
[2]- Halstead, **Rebirth**, op.cit., p.253.
[3]- Robert Rezètte, **Les partis politiques marocains**, librairies Armand Colin, Paris, 1955, p.111. Le Tourneau, **Histoire du Maroc**, op.cit., p.208.
[4]- "Dahir du 30 mars 1939 (8 Safar 1358)", **B.O.**, n°1379 du 31 mars 1939, p.379.
[5]- "Dahir du 29 août 1939", **B.O.**, n°1400 quater du 31 août 1939, p.132.

مهمتها تتجلى في مراقبة كل ما يتعلق بالصحافة (المطابع، المكتبات)، وقد تم تعيين جورج كَايي (Georges Gayet) على رأسها رئيس ديوان المقيم العام يساعده مديران: الأول يشرف على مصلحة الإعلام والاتصالات مع الصحافة، والثاني يتولى الإشراف على مصلحة المراقبة. واستمر نشاط هذا المكتب إلى غاية الإنزال الأمريكي في 8 نونبر 1942 ليتوقف، ويتابع نشاطه من جديد بعد عام 1945[1].

إلى جانب سلطات المقيم، خول ظهير 29 غشت 1939 سلطات واسعة لرؤساء الجهات والمقاطعات، ومنح لهم الحق في احتجاز كل المنشورات التي من شأنها أن تزعزع استقرار البلاد. وإلى جانب ذلك، صدرت قوانين أخرى في نفس الاتجاه؛ أي تضييق الخناق على الحريات العامة منها ظهير 16 فبراير 1940[2] القاضي بإحداث عقوبة حبسية من شهر إلى سنتين وغرامة ما بين 50 و5000 فرنك ضد كل متعاون مع المؤسسات الأجنبية التي تمارس تأثيرا في نفوس السكان، وأيضا ظهير 8 يوليوز 1942[3] الذي يحظر كل التجمعات، وإذاعة الأخبار المكتوبة أو الملصقات المحرضة، ثم ظهير 9 أكتوبر 1942[4]، الذي يمثل خرقا لظهير 27 أبريل 1914 المنظم للصحافة الذي خول الصلاحية الكاملة للمقيم العام لمراقبة الجرائد.

لم يتم إلغاء قانون حالة الطوارئ الذي فرض على المغرب بموجب أمر 2 غشت 1914، بل على العكس، تم تجديده بأمر آخر صادر في 1 شتنبر 1939[5] نص على تركيز السلط المدنية والعسكرية بيد المقيم العام. وبالرغم من تأييد انضمام المغرب لمعسكر الحلفاء في نونبر 1942، فإنه لم يتم تسجيل أي تراجع عن الخناق الذي فرض على الصحافة، نظرا لكون الدعاية كانت تعتبر سلاحا فعالا في النزاع الدائر بين الحلفاء ودول المحور، بل أقر المشرع الفرنسي سنة 1944 إجراءات

---

[1]- Pierre Mollard, **Le régime juridique de la presse au Maroc**, Ed. la Porte, Rabat, 1936, p.29.
[2]- "Dahir du 16 fév.1940", **B.O.**, n°1428 du 8 mars 1940, p.250.
[3]- "Dahir du 8 juillet 1942", **B.O.**, n°1553 du 31 juillet 1942, p.643.
[4]- "Dahir du 9 octobre 1942", **B.O.**, n°1563 du 9 octobre 1942, p.879.
[5]- "Ordre du général Noguès", **B.O.**, n°1401 bis du 3 sep.1939, pp.1363-1364.

جديدة بغية تقوية الدفاع عن المصالح الفرنسية، وأصبحت سلطات الحماية تتمتع بكامل الحرية في منع الأخبار أو المنشورات التي تتعلق بالجيش الفرنسي والحلفاء، فجاء ظهير 4 أكتوبر 1944 ينص على تشديد العقوبات للمخالفين للقانون[1].

ودرءا للمخاوف التي يمكن أن تنجم عن هذه الإجراءات القمعية، ولامتصاص الغضب وردود الأفعال المحتملة، أقدمت سلطات إدارة الحماية على خطوة مهمة تسعى من ورائها إلى تنظيم وضعية الصحافيين، فأحدثت لجنة تشرف على تسليم البطاقة الصحفية. وفي سنة 1944 تم تشكيل لجنة أخرى تتولى مهمة النظر في الأجور الشهرية، والدرجات المختلفة للصحافيين المهنيين[2].

خاتمة:

شكلت الصحافة باختلاف توجهاتها ولغاتها قطب الرحى بالمغرب زمن الحماية الفرنسية. ومنذ البدء، كان تموقع الصحافة الأوربية لخدمة أهداف الأوربيين والدفاع عن مصالحهم بالمغرب، وبدورها هذا، شكلت شريكا رئيسيا للإقامة العامة الفرنسية التي وجدت في أعمدتها مجالا فسيحا للدعاية لسياستها وتمرير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. بينما انبرت الصحافة الوطنية عكس هذا التيار، من خلال كشف الوجه الاستعماري لإدارة الحماية، وفضح أساليبه ووسائله الاستغلالية. كما وجدت في أعمدتها هامشا للقيام بتعبئة الجماهير وتحريضها ضد سياسة العنف والإقصاء والتهميش. وبين هذا التوجه وذاك، وُجِد مقص رقابة إدارة الحماية الذي كان يعمل بانتظام، بحيث لم تستثن قضماته الصحف المعارضة والممالئة على السواء إلا ما كان يتماهى مع توجهات الإدارة الفرنسية، ويتماشى مع أهدافها مدنية كانت أم عسكرية.

---

[1]- "Dahir du 4 octobre 1944", **B.O.**, n°1668 du 13 oct. 1944, p.598.

[2]- Baida, **La presse marocaine**, op.cit., p.246.